

تقديم موجز لنتائج الباروميتر العام حول الرشوة لسنة 2006¹

إن تحقيق الباروميتر العام يقوم بقياس حجم الرشوة والطريقة التي تؤثر بها بالأساس على الحياة العادية للناس والساكنة.

وفي سنة 2006 همّ البحث ، 62 دولة، وشملت عينة عالمية من 59661 أسرة، وأنجزت من طرف Gallup international في إطار بحث "Voice of the poeple Survey". يقوم الباروميتر باستكشاف التجربة المعاشة للفرد المستجوب مع ظاهرة الرشوة، ولا يقف عند حد الإدراك فقط.

فالأفراد موضوع هذا البحث يسألون عن عدد المرات التي قام بها الشخص خلال سنة بدفع رشوة، وعن ثمنها، فهي بمثابة دراسة عميقة لوضعية الرشوة وأشكالها والقطاعات الأكثر تضررا.

وتمكن نتائج الباروميتر من مساعدة السلطات العمومية والأطراف المعنية من إيجاد الحلول الملائمة لمحاربة الرشوة.

أهم النتائج :

فيما يخص نسبة المستجوبين الذين دفعوا رشوة خلال 12 شهرا الأخيرة، يتواجد المغرب ضمن مجموعة الدول الأكثر تضررا، وهكذا نجد أن 60% من المستجوبين بالمغرب قد أشاروا أنهم دفعوا أو أحد أفراد أسرته رشوة خلال 12 شهرا قبل إجراء التحقيق؛ وتعتبر ألبانيا هي الدولة الوحيدة التي تتوفر على نسبة أعلى من المغرب (66%) بالنسبة لهذا السؤال، يلي المغرب في الترتيب الكاميرون بنسبة 57%.

أما بالنسبة لموضوع الحياة السياسية وعلاقتها بالرشوة، فالمغرب يتواجد ضمن الدول التي أعلن فيها ما بين 31% إلى 50% من المستجوبين على أن الحياة السياسية متضررة بظاهرة الرشوة في بلدهم.

وفيما يخص الرشوة في القطاعات فهي تلامس حسب سلم يتراوح ما بين 1 إلى 5.

1 = غير متضررة كليا من الرشوة.

5 = أكثر تضررا من الرشوة.

وعلى هذا الأساس فقد حصلت الأحزاب السياسية والبرلمانيين بالمغرب على نقطة 5، 3 وثلاث قطاعات على نقطة تساوي أو تتجاوز 4، وهي الشرطة، العدل، الخدمات الصحية، المصالح الإدارية العمومية؛ وهكذا فالملاحظ على أن القطاعات الحيوية تعتبر بمثابة القطاعات الأكثر تضررا من الرشوة. (فبقدر ما تقترب من النقطة 5 بقدر ما تقترب من "أكثر تضررا من الرشوة").

ويتواجد المغرب كذلك ضمن مجموعة الدول التي أجاب فيها المستجوبون بنسبة 31% إلى 50% على أن الرشوة تمس حياتهم المهنية والعائلية.

¹ أنجز البحث ما بين شهر يوليوز وشتنبر 2006.

بالنسبة للمغرب فقد شمل البحث 561 شخصا بشكل مباشر وشخصي؛ في شهر غشت 2006 في أهم المدن المغربية.



إن وقع الرشوة على الحياة السياسية يأتي على رأس القائمة (3،1) متبوعا بالبيئة (2،9) والأعمال والحياة الشخصية والعائلية (2،6).

أما بالنسبة لعمل الحكومة في مجال محاربة الرشوة فكان الجواب عن سؤال : "كيف تقيمون عملية محاربة الرشوة من طرف حكومتكم؟ " أن هناك عملا كثيرا ينتظر الحكومة وأن ورش محاربة الرشوة ربما لم يبدأ بعد؛ وهكذا نجد أن % 3 فقط من الأجوبة تعتبر على أن الحكومة جد فعالة في محاربة ظاهرة الرشوة و % 17 ترى أن عمل الحكومة فعال، أي الخمس بالنسبة للسؤالين، غير أن % 39 تعتبر على أن الحكومة لا تحارب الرشوة و % 23 تعتبر أنه لا وجود لمحاربة الرشوة أي % 62 بالنسبة للجوابين. و % 15 تعتبر على أن الحكومة تشجع الرشوة.

أما بالنسبة للدول التي عرفت وضعية استفحال ظاهر الرشوة، والتي أبدت إرادة سياسية ونهجت خطة في إطار استراتيجية لمحاربة الرشوة، فإنها تُقدَّر بشكل مغاير تماما، فحكومة سنغافورة مثلا ينظر إليها على أنها جد فعالة من طرف المستجوبين بنسبة % 37 ، و فعالة بنسبة % 52 و % 87 بالنسبة للجوابين، فقط % 1 من المحييين يعتبرون على أن حكومة سنغافورة لا تحارب أو تشجع الرشوة، وهو ما يشكل فرقا واضحا.

إن هذه النتائج توضح أن محاربة الرشوة ممكنة وتشدد على أهمية العمل الذي يجب القيام به لكسب ثقة المواطنين/ات والشروع في محاربة فعالة في هذا المجال.